توطئة

فى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، أصبح جنوب السودان دولة مستقلة. ومن وجهة نظر الكثيرين مثل ذلك الحدث تتويجاً لعقد كامل من مفاوضات السلام. بيد أن الأمر لم يكن كذلك قبل ذلك التاريخ، إذ بدا واضحاً أن انفصال جنوب السودان لم يكن ليثمر سلاماً مستداماً مع الجار الشمالى.

كذلك لم يكن لدى كل من حكومتى الخرطوم وجوبا النية للالتزام بتعهداتهما بشأن عملية التحول الديموقراطى. ورغماً عن ابتذال الدبلوماسيين، لم يكن اتفاق السلام الشامل أكثر من هدنة أو وقف لإطلاق النار. فقبل التاسع من تموز/ يوليو، اندلعت الحرب بالفعل فى الولايات الشمالية (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، وانتشر المتمردون فى أراضى النوير بجنوب السودان حيث عمت الفوضى أجزاء شاسعة من الجنوب، وامتدت شرارة الحرب سريعاً إلى دارفور، وشاعت المخاوف من تقويض ما تم إحرازه مؤخراً من تهدئة وحسم للنزاعات القائمة، فضلاً عن وجود مصادمات جرت بين الحين والآخر بين القوات السودانية وقوات جنوب السودان، ووقوع العديد من ضربات القصف الجوى على الجنوب. وكما حدث إبان سنوات حرب الشمال/ الجنوب، نزح اللاجئون من السودان ومن جنوب السودان صوب إثيوبيا طلباً للأمن.

أما تابو مبيكى، رئيس جنوب إفريقيا الأسبق، والذى عمل كوسيط رئيسى للاتحاد الإفريقى فى محاولة حسم قضايا ما بعد استفتاء الجنوب ... فقد صرح مراراً أنه فى حال التصويت بانفصال الجنوب، فإن هدفه هو رؤية انبثاق "دولتين فاعلتين قويتين". وحتى اللحظة لم يتحقق ذلك الهدف. فحتى ربيع ٢٠١٢، حين كان الكتاب الذى بين يدى القارئ ماثلاً للطبع، لم يكن قد تم حسم أى من القضايا الاثنتى عشرة المدرجة ضمن قانون الاستفتاء. هذا ولم ينحصر الفشل والإخفاق فى أداء صانعى السلام الدوليين فى السودان، بل امتد ليشمل النسق الذى اختاروه لتأسيس قاعدة سلام ليبرالى هناك.

والكتاب ليس سرداً من قبل ضالع جلس إلى طاولة المفاوضات السودانية كدبلوماسى، إذ لم أقم بدور كهذا ألبتة. كذا، لا أدعى قيامى بتقديم ما تجود به

بصيرة الأنثروبولوجى أو المؤرخ أو الدستورى. وإنما الكتاب دراسة أعدت من قبل شخص عمل فى ربوع السودان لسنوات عديدة كمدرس وصحافى وباحث ومراقب لعملية السلام، وكذا كمحلل سياسى وأمنى، ومؤخراً كمستشار سياسى "لمركز كارتر الدولى للسلام" فيما يخص مهام الانتخابات والاستفتاء والمشورات الشعبية. فالكتاب قد كتبه رجل ضرب بسهم فى مناح عدة أتاحت له رؤية عملية السلام بالسودان من أوجه متباينة، على أننى لا أدعى كونى خبيراً حاذقاً بأى منها. إلا أننى قد تابعت التطورات فى السودان وراقبتها عن كثب منذ عام ١٩٨٦، وأمضيت ثمانية أعوام من حياتى بها، حيث ذرعتها مراراً وجبت ربوعها كثيراً، والتقيت الكثير من سياسييها المبرزين، كما أننى أدرج الكثير من السودانيين، الشماليين والجنوبيين، ضمن زمرة أصدقائى المقربين. وأخيراً، فقد قمت بنشر العديد من المقالات عن القضايا السياسية والأمنية بالسودان.

ولقد سعى أصدقائى السودانيون إلى إثنائى عن الكتابة بشأن الأمور السياسية، وهو الأمر الذى أدى، دونما قصد مسبق، إلى تصوير السودان وجنوب السودان على نحو معيب أحادى وفق الإطار الدولى كبلدين يزخر الأول بإسلاميين متعصبين ومنغلقى العقال، فيما يُشكل الثانى قبائل تتشاجر على الدوام. إن الحاجة لتعن لتصوير السودان وفق منظور حقيقى واقعى، ذلك السودان الآخر الذى كان دائماً لصيق تجربتى هناك : ذلك البلد العصى الوعر ذو المناخ القاسى، الذى عوض بشعب كريم مضياف ودى خفيف الظل ذى اعتداد بالذات وكرامة، شعب استقبلنى دائماً بالترحاب حتى حين كنت أكتب أو أقول ما قد يخالفونه بالكلية. إن الكتاب الذى بين يدى القارئ الكريم يرسم صورة قاتمة كئيبة لإخفاق المجتمع الدولى وزعماء السودان ... أولئك الزعماء الذين لم يحسنوا القيام بمصالح شعبى السودان وجنوب السودان. والكتاب نداء أو صرخة لمواطنى شمال السودان

وجنوبه ليطرحوا ثقتهم بعيداً عن ذلك المجتمع الدولي وأولئك الزعماء غير الجديرين بالولاء، ومن ثم يقوم المواطنون بالإمساك بمقاليد مصائرهم الجمعية.

والكتاب، بصيغته تلك، يقع على خط يمتد ليربط ما بين التاريخ والصحافة، ومن ثم كان اعتماده بالأساس على حوارات أجريت مع هذا الفصيل أو ذاك، ولم يعتمد في توثيقه للأحداث على مصادر ثانوية. فالغالبية العظمى ممن أجريت معهم الحوارات (المبحوثين) تنتمي إلى مواطني السودان وجنوب السودان، ولا عجب ... فتلك قصتهم بالأساس وأهل مكة أدرى بشعابها. ولقد قمت بإيراد أسماء من أدلوا بالمعلومات كلما أمكن ذلك، على أن ما اقتطفته من أقوال أو آراء لم يعز لأصحابه حماية لهم. وكان ذلك حتماً علينا عند تحليل عملية صنع السلام، حيث تم الحرص على أن يظل أولئك ممن أدلوا بآرائهم مجهولين.

ويبدأ الكتاب، بعد التوطئة الحالية، بمقدمة تقيم، على نحو موجز، النظرية المتضمنة للمقاربات الدولية فيما يخص عملية السلام، كتلك التي في السودان، والتأكيد بأن التنظير مبنى على مفاهيم متروكة مستقاة من نظرية الحداثة، بما يفضي إلى عملية مقايضة دائمة ما بين الديمقراطية والسلام لصالح الأخير (وسوف نناقش هنا أنها ثنائية مغلوطة، تلك المزعومة بين ديمقراطية وسلام)، وبذا لا يتم التعرف إلى المسببات الحقيقية للصراع. فذلك النهج ينحو، على الدوام، إلى تفضيل المقاربات الإدارية والتقنية، عوضاً عن دعم التغييرات الهيكلية، والتي أتاحت وحدها للسودان إمكانية تحقيق الأهداف المتعاهد بشأنها في اتفاق السلام الشامل بخصوص الوحدة والتحول الديمقراطي. وبذا، تؤطر المقدمة وتمهد لما سيتبعها.

أما الفصل الأول، فيعرض لتاريخ السودان في حقبة ما بعد الكولونيالية، مع

تسليط الضوء على حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان، واللذين كان لهما وحدهما الحق فى التفاوض بشأن مصير السودان. وإدراكاً من حزب المؤتمر الوطنى باستحالة صعوده كقوة عن طريق الانتخابات الديمقراطية، فقد عمد إلى العمل من خلال تنظيمات مسلحة (ميليشيات) لإعادة بناء الدولة وفرض هوية عربية إسلامية تطبعها، وإحكام الهيمنة على القبائل متعددة الألسن المنتشرة جغرافياً وفق نطاق متململ محتقن تزداد رقعته. ولعدم إيمان الحزب بشن حرب ضد الجنوب وتخوم أخرى، فقد عمد، تحت قيادة حسن الترابى، إلى تصدير أيديولوجيته الإسلامية إلى الإقليم وما جاوره. ونتيجة لما منّه ذلك من تهديد لاحق للنظام، تمت الإطاحة بالترابى، ليخلفه الفريق عمر البشير وفق نظام سلطوى تقليدى دأب، وما يزال، على اعتماد خطابة بلاغية إسلامية وانتهاج مقاربات مؤسساتية إسلامية.

وفى تلك الأثناء وبالتزامن معها، أسس الدكتور/ جون قرنق الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣ بدعم من إثيوبيا ونظامها العسكرى، والذى أعلن هدفه لإنشاء سودان جديد موحد متطور ... ذلك الهدف الذى لم يحظ بكبير دعم فى الجنوب، وإنما أكسب حركة التحرير دعماً دولياً ومناصرين ضمن تخوم التمرد فى الشمال. إلا أن السلطوية المفرطة، وغياب برنامج عملى للإصلاح، وسيادة مناخ العسكرة ... كل ذلك قد أوهن قوة الحركة الشعبية لتحرير السودان وفت فى عضدها، ونجم عنه معارضات كثيرة بما حال دون إمكانية تحقيقها لقوة ذاتية مستقلة. فبعد أن استبعدت بواسطة إثيوبيا من العمل داخل نطاق أراضيها بعد أن تم الإطاحة بـ"الدرج" هناك، قام قرنق، وعلى نحو متزايد، بتوجيه ناظريه شطر الولايات المتحدة الأمريكية، ووافق فى النهاية على عملية سلام إقليمية وإن كانت إدارتها أمريكية ... تلك العملية التى تمخضت فى نهاية المطاف عن اتفاق السلام الشامل.

ويسرد الفصل الثانى الأحداث بعد أن أفضى انقلاب حزب المؤتمر الوطنى عام ١٩٨٩ إلى وأد جهود إرساء السلام داخليا، حيث اضطلعت بتلك الجهود فيما بعد الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد). إلا أنه فقط وحين ألقت الولايات المتحدة بثقلها لدعم (الإيقاد) أن شرعت تلك الأخيرة فى بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢، والذى ألزم كلاً من حزب المؤتمر الوطنى للتنمية والحركة الشعبية لتحرير السودان بالاتحاد فيما بينهما، كذلك فقد أعطى الجنوب حق تقرير المصير. وقد تضمن اتفاق السلام الشامل بروتوكولات بشأن اقتسام السلطة والثروة، وكذا الترتيبات الأمنية، والسبل المفضية إلى حسم النزاعات الحدودية فى الشمال عند أبيى، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والمعروفة كذلك "بالمناطق الثلاث". وفضلاً عن ذلك، فقد أتاح اتفاق السلام الشامل إقامة حكومة وحدة وطنية يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا حكومة جنوب السودان التى تسيطر عليها الحركة الشعبية، كذلك فقد أتاح الاتفاق فرصة لإجراء انتخابات عامة واستفتاء بشأن انفصال الجنوب. وقد بدأت مناحى ضعف عملية السلام فى التبدى بسبب الطبيعة الثنائية للعملية، والتى انطوت على استبعاد أحزاب سياسية أخرى، وفعاليات المجتمع المدنى، وممثلى جماعات مسلحة أخرى، بما أكد أنه لا العملية ولا الاتفاق يمكن أن ينعتا بكونهما "شاملين". وحتما، فقد أخفق صانعو السلام فى تناول المشكلات الهيكلية التى أشعلت صراع شمال السودان وجنوبه، وكذا الصراعات الأخرى المنتشرة على امتداد البلاد.

ويتناول الفصل الثالث، بشىء من التفصيل، حقيقة أنه بالرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا حزب المؤتمر الوطنى لم يرغب كلاهما فى أن تجرى الانتخابات قبل نهاية عملية السلام، إلا أن داعمى العملية على

الجانب الدولى قد أصروا على ذلك. وفى هذا الإطار، فقد تغافل المجتمع الدولى - وبصورة صارخة - عن الانتهاكات الانتخابية واسعة النطاق الممارسة من قبل الأحزاب الحاكمة بما يضمن أن يظل محور عملية السلام - وهو انفصال الجنوب - قائما. ولقد أنجز ذلك الهدف بتخلى اتفاق السلام الشامل عن الالتزام بالتحول الديمقراطى والذى أفضى، بدوره، إلى شعور العديد من السياسيين وداعميهم بالمرارة، إن فى شمال السودان أو فى جنوبه ... وهو إرث امتد لما بعد فعاليات عملية السلام. لقد أدى اقتسام الأسلاب والمغانم إلى استئثار حزب المؤتمر الوطنى بغالبية مقاعد الشمال، فيما سيطرت الحركة الشعبية على معظم مقاعد الجنوب، ومن ثم تكوين ولايات شمالية وأخرى جنوبية منفصلة بالفعل، وبالتالى التمهيد لانفصال جنوب السودان نهائيا.

أما الفصل الرابع فيظهر كيف أضحى الاستفتاء بشأن الجنوب والتصويت المحتوم بخصوص الانفصال محور عملية السلام، الأمر الذى جلب إلى صدارة المشهد التناقضات فى مواقف شركاء السلام. لذا، وعلى حين دعا برنامج الحركة الشعبية الممتد إلى الوحدة، زعمت حكومة الجنوب حيادها أثناء الحملة، فى الوقت الذى كرست خلاله، بالفعل، مواردها البشرية والتمويلية كافة لضمان تصويت ساحق لصالح الانفصال. وفى الوقت ذاته، قاد حزب المؤتمر الوطنى حملة محدودة الأثر هدفها الاتحاد، وهو ما أظهر بجلاء انحياز الحزب لانفصال الجنوب، مع رغبته فى أن يتم دفع مقابل فيما يخص ناتج القضايا المعلقة كإيرادات النفط المشتركة، وقضية أبيى، وترسيم الحدود، وضمان علاقات ثابتة مستقرة مع الجنوب فى مرحلة ما بعد الاستفتاء، والتمتع بمنافع عديدة فى التعامل مع المجتمع الدولى كإعفاءات الديون المستحقة لذلك الأخير وإسقاطها. وبما أن الجنوبيين قد حرموا من خيار الكونفيدرالية، ولعدم إدراكهم أن

التصويت لصالح الاتحاد لن يعيد الجنوب للخنوع للحكم المركزى، بل بالمقابل لترسيخ الترتيبات التلقائية القائمة ... فقد صوتوا لصالح الانفصال بما نسبته ٩٨,٨٣٪.

ويستهل الفصل الخامس بمناقشة بروتوكول أبيى الذى أتاح المجال للاستفتاء حول ما إذا كان قاطنو تلك البقعة الحدودية يرغبون فى أن يتحدوا مع الجنوب أم مع الشمال. بيد أن التصويت لم ير النور، وبذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع بدو "المسيرية" الرحل ممن يعبرون أراضى أبيى، ويقيمون بها فى أحايين أخرى لأماد طوال من العام. وقد وضعت نهاية لذلك فى العشرين من أيار/ مايو ٢٠١١ حين قامت القوات المسلحة السودانية بطرد قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، وحل الإدارة الإقليمية المهيمن عليها من قبل الحركة، وترحيل أعداد هائلة من السكان نحو الجنوب. وبالرغم من أنه قد تم التوصل إلى اتفاق فى أديس أبابا يقضى بأن تحل فرقة لواء مسلحة إثيوبية محل القوات المسلحة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان تحت رعاية مجلس الأمن، إلا أنه ومع بدايات عام ٢٠١٢ كانت القوات المسلحة السودانية ما تزال فى أبيى، كما لم يبرح كثير من المهجرين جنوب السودان، كذلك لم يكن هناك احتمال كبير لإجراء استفتاء.

ولقد دعا اتفاق السلام الشامل المشورات الشعبية فى النيل الأزرق وجنوب كردفان لتعيين ما إذا كان قاطنوهما راضين بشأن تنفيذ الاتفاق وتفعيله، فإذا لم يكونوا كذلك يتم التفاوض مع الحكومة الوطنية بشأن التعديلات المطلوبة. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تجاهلا أمر المشورة الشعبية فى النيل الأزرق، فى حين تم إرجاء المشورة الشعبية فى جنوب كردفان لما بعد الانتخابات. وتأسيساً على ذلك، رفضت الحركة الشعبية

القبول بنتائج الانتخابات، ونادى حزب المؤتمر الوطنى بنزع سلاح الجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد نجم عن ذلك اقتتال كان ما يزال متواصلا خلال عام ٢٠١٢ .

ويبرز الفصل السادس من الكتاب، بقدر من التفصيل، أنه عقب إتمام الاستفتاء، وجه كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اهتمامهما نحو إعداد دساتير للبلدين الوليدين اللذين سيخلفان المشهد الراهن، وكذا كيفية تناول إرث عملية السلام. وبالرغم من كثرة مناداة الحركة الشعبية بالفيدرالية، إلا أنها قد أملت دستورا وحدويا، فى معظمه، على الدولة الوليدة، فيما جلبت صلاحيات القوى التى منحتها للرئيس سالفاكير ميارديت إلى صدارة المشهد طابع "السلطوية" الذى كان سمة غالبة للحزب. إلا أن الانتخابات المعيبة والجهود الرامية لإحداث هيكلة دستورية، بالتوازى مع سوء الإدارة والفساد المتفشيين، كل ذلك قد استحث سلسلة من موجات التمرد فى ولاية "الوحدة"، وجونقلى، وولاية أعالى النيل، والتى كان يدعمها حزب المؤتمر الوطنى.

وفى تلك الأثناء، واجه الحزب أزمة "شرعية" فى أوج "خسارة" جنوب السودان، وقد سعى الحزب إلى اعتماد "منحى دستورى" لإضعاف المعارضة بوجه "دور إسلامى" هناك، وكذا تكوين ما زعم أنه سيكون تشكيلا حكوميا ذا صيغة تعددية متنوعة. هذا، ولم يستطع الرئيس عمر البشير تشكيل حكومة يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطنى، إلا مع نهاية عام ٢٠١٢ ... تلك الحكومة التى ضمت عناصر من الحزب الاتحادى الديمقراطى وفصائل أخرى. أما غالبية الأحزاب الأخرى، فقد دعت إلى عصيان شعبى مسلح. وفى حين أدى فقدان الجنوب والأزمة الاقتصادية المتنامية إلى تعميق حدة الغضب، إلا أن حزب

المؤتمر الوطنى استطاع أن يمتص الشقاق ويحتوى التذمر، حيث رنا، آملا، إلى صعود نجم الأحزاب الإسلامية بفعل ثورات الربيع العربى، وذلك للتأكيد على استمرارية دوره فى الحياة السياسية.

ولقد كانت انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، وإتمام عملية الاستفتاء بشأن انفصال الجنوب حافزا دفع المتمردين المدعومين من قبل الخرطوم إلى شن هجمات مسلحة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ولاية أعالى النيل الكبرى. ومما فاقم من حدة المشكلات عدم قدرة الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوات الأمم المتحدة على احتواء مشكلة تفشى سرقة الماشية والصراعات القبلية، والتى بلغت مستويات غير مسبوقة فى الإقليم، بما ألقى ظلالا من الشك حول مدى قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على الحفاظ على وحدة الدولة الوليدة.

وبالرغم من انتهاء عملية السلام، وانفصال جنوب السودان فى التاسع من يوليو٢٠١١، فلم يتم حسم أى من قضايا ما بعد الاستفتاء، بما فيها قضايا الحدود، والاتفاقيات، وقضايا المواطنة، وعائدات النفط، ومصير كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان، بل لقد تفاقمت المشاحنات والتوترات فيما بين شركاء السلام بوتائر متصاعدة، وما انطوى على ذلك من تهديد باشتعال الحرب ثانية.

وينتهى الكتاب باستنتاج مفاده أنه ... وفى ظل الحروب، وموجات الجريمة، وغلبة طابع افتقاد الأمن فى جنوب السودان، وكذا الحروب الإقليمية الكبرى فى السودان، والإخفاق فى تحقيق تحول ديمقراطى أو تأسيس ولايات قوية فاعلة فى مرحلة ما بعد انفصال الجنوب، مع إمكانية اندلاع حرب بين شمال البلاد

وجنوبها ... فليس من المبكر التسليم بأن عملية السلام يمكن تقييمها بكونها فشلا محققا. وتوضح الدراسة الحالية، كذلك، أن ما شاب الجهود الدولية لإحلال السلام من شين وعوار قد فاقم من الصراعات داخل البلاد. وفى سياق الدراسة، تم الإشارة إلى مجموعة من الأسس والمعايير التى ينبغى لأية عملية سلام لاحقة أن تسترشد بهديها. كذلك ترد الإشارة إلى أنه ما لم يكن الوسطاء والمقاتلون على استعداد لقبول الوساطة المنبنية على تلك الأسس والمعايير، فمن الأجدى لهم -إذاً- حسم نزاعاتهم وخلافاتهم فى ساحات الوغى.

مقدمة

الإخفاق فى إحلال سلام ليبرالى فى السودان

"إن السلام ليتجاوز الكف عن العداءات المسلحة، كما أنه يتعدى مجرد الاستقرار السياسى. فالسلام هو انتشار العدالة حيث يستلزم بناء السلام دراسة جميع العناصر والقوى التى تمثل حجر عثرة بوجه ضمان تمتع جميع بنى البشر بحقوقهم الإنسانية".

– اليخاندرو بندانا ... مؤسس مركز الدراسات الدولية – ماناغوا/ نيكارغوا

كان محور الصراع فى السودان منذ الحقبة ما قبل الكولونيالية هو الدولة، ولم يتغير الأمر مع استحداث عملية السلام التى أدت إلى التوقيع على "اتفاق السلام الشامل". وتوضح هذه المقدمة مدى مركزية الدولة، وتعزو فشل عملية السلام إلى التنظير الليبرالى بشأن تلك العملية، والذى ينكر، فى النهاية، الحاجة إلى تغييرات هيكلية تطال الدولة، وهى العملية التى بمقدورها، وحدها، تحقيق الأهداف المعلنة فيما يخص السلام المستدام والديمقراطية.

السودان: نظرة تاريخية

يضرب السودان بجذوره عبر مزيج من الممالك – النوبة، كوش، الفونج، الفور – ومظلة الإمبراطورية العثمانية التى أسهمت، بدورها، فى نشأة "المهدية" – وهى الدولة السابقة مباشرة للحقبة الكولونيالية. وكما كان الأمر بشأن البلدان الأوروبية

خلال حقب تاريخية مبكرة من حيث كونها "كائنات" ولدتها حروب، كان السودان خلال "الحكم المهدى" بالأساس كيانا ناجما عن الحرب ضد الأتراك. وفيما فطن المؤرخون سريعا إلى تبنى فرضية تشارلز تيللى بشأن أوروبا، لم يتم النظر إلى الحروب الإفريقية بالإدراك ذاته، رغما عن أن جيشا سودانيا، فى القرن الإفريقى، قد قام بإجلاء جيش تركى محتل غاصب، بينما دحر جيش إثيوبى غير نظامى غزوا إيطاليا. لقد كانت تلك هى الدولة السودانية التى هيمنت عليها بريطانيا عام ١٨٩٨ .

وبعيداً عن كونه اغتصاباً عشوائياً لأراض طالما تميز به الوجود البريطانى فى إفريقيا، أو كونه نتيجة لمحاولة تحرير البلاد بما تلاها من الثأر لمقتل الجنرال "تشارلز جوردون" على أيدى المهديين ... فإن اكتشاف منابع النيل قد تم، وفق نهج

منطقى، نتيجة تطلعات بريطانيا الإمبريالية فى القرن الإفريقى. وقد انصبت تلك التطلعات على مصر وقناة السويس، حيث كانت القناة بوابة العبور صوب شبه القارة الهندية. فوفقا لتتابع دءوب غير متعجل، عمد الجنرال "كيتشنر" إلى إقامة خطوط للسكك الحديدية لنقل قواته من مصر إلى ساحة القتال فى أم درمان لمواجهة جيش الخليفة، وعقب أن منيت قواته بالهزيمة، توجه "كيتشنر" مسرعا كى يضع حدا للمطامع الفرنسية فى فاشودة. ولقد أعقب الاستيلاء على السودان، مباشرة، قيام بريطانيا بإقامة خطوط سكك حديدية من مومباسا إلى بحيرة فكتوريا، وهى إحدى منابع نهر النيل، بحيث تمكنت بريطانيا من فرض هيمنتها وبسط نفوذها على حوض النيل الأبيض بأكمله. أما ما تبقى من أراضى السودان الحديث - دارفور - فقد استولت عليه بريطانيا عام ١٩١٦ بعد أن تحالف سلطان الفور مع الأتراك، حلفاء ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨).

ومع تقويض الدولة المهدية شبه الإقطاعية القائمة على اعتبارات المحسوبية، كانت الدولة المؤسسة من قبل بريطانيا، كسابقتها، قد صممت لإحلال الأمن، وهو ما لم يتغير عقب استقلال السودان. وبهدف إدارة تلك البقاع الشاسعة من الأراضى، تحالفت بريطانيا مع مصر، حيث وقع على الأخيرة نصيب كبير من النفقات، كما تحالفت بريطانيا مع بعض القيادات السودانية من خلال منظومة للحكم غير المباشر. ومع استتباب الأمن شيئا فشيئا، أقامت بريطانيا مجموعة من السدود ومشروعات المياه والرى على نهر النيل، ومنها "مشروع الجزيرة" - (وهى أكبر مزرعة للقطن فى العالم)، بما عمل على تلبية احتياجات مصانع النسيج بلانكشاير. ونتيجة لذلك، أفادت قبائل وسط السودان، وبخاصة قبائل الجعليين والشايقية والدناقلة، التى تعيش على امتداد نهر النيل شمال الخرطوم، من معظم مغانم الاستعمار البريطانى، وحازت أفضل فرص للتعلم، كذا فقد استأثرت بنصيب

الأسد من الوظائف والمناصب الهامة داخل السودان المحتل. وبحق، فإن دعم الدولة وتأييدها لأحزاب سياسية بعينها، والذى سيكون أمرا خلافيا مثيرا للجدل خلال انتخابات ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بشأن انفصال الجنوب، قد تم توظيفه للمرة الأولى خلال الحقبة الاستعمارية. وقد خلقت التنمية، بدورها، طبقة من المستأجرين الزراعيين وعمال النقل والصناعة والخبراء المدنيين، والتى أسهمت فى خلق مجتمع نشط سياسيا يتسم بدرجة من التعقيد متسارع الوتيرة ... ذلك المجتمع الذى شرع فى اكتساب سمات الأمة ومقوماتها.

ولقد تناقض ذلك تناقضا صارخا مع ما كان قائما فى أراض أخرى بالسودان، حيث كانت سياسة بريطانيا، وحتى عشية استقلال السودان، لا تبالى إلا بقضية الأمن هناك. فقد تم إدارة الجنوب، فى حقيقة الأمر، كدولة منفصلة عقب إصدار بريطانيا لمرسوم "المنطقة المقفلة"، والذى حال دون تدفق التجار الشماليين وغيرهم إلى الجنوب، كما أسهم فى تحجيم استخدام اللغة العربية وممارسة الشعائر الإسلامية، وأفسح المجال لكى يلحق جنوب السودان بالمستعمرات البريطانية فى شرق إفريقيا. هذا، ولم يتم تغيير تلك السياسة، وظل الاهتمام الموجه إلى التعليم والتنمية محدودا فى تلك المنطقة ... وذلك حتى عشية استقلال البلاد. ولقد أدى قصر الاهتمام بقضية التنمية فى نطاق محدود نسبيا بوسط السودان، وكذلك تسليم السلطة لزعماء الاستقلال فى ١٩٥٦ إلى موجات عارمة من الاستياء بطول البلاد وعرضها، وعلى الأخص فى الجنوب حيث رأت الصفوة فى تسليم السلطة أن سلطة استعمارية قد حلت محل أخرى.

فالسودان -عشية استقلاله- كان متسماً بتمتع قلة بثروات البلاد فيما ضرب الفقر غالبية الأهالى، كذلك اتسم حينذاك بتنافس شرس على موارد نادرة شحيحة، فى ظل دولة قد احتكرت إنتاج الموارد وتوزيعها، ومن ثم كانت البؤرة الأزلية

للصراع. ولقد كان التحكم فى السلطة فى تلك الظروف أمرا ضروريا لرفاهية أهل البلاد ورعاياها، لكن حق التحكم فى السلطة لم يكن متاحا لكل أهالى السودان، بل لم يكن متاحا على الإطلاق للبعض. وقد أدى ذلك إلى صراعات سياسية ذات جذور إثنية، وحين فشلت تلك الصراعات فى تحقيق أى أثر يذكر، تحولت إلى مصادمات مسلحة. بيد أن الطابع الإثنى لمعارضى حكام البلاد لم ينشأ من أية قبيلة متجذرة، وإنما نشأ كاستجابة وردة فعل ضد سيطرة نخبة "نهرية" على مقدرات الأمور فى البلاد واستغلال تلك المقدرات لمصلحتها الذاتية ولمصلحة عصبتها الإثنية. ولقد استمر الوضع على تلك الشاكلة بغض الطرف عن الطابع الأيديولوجى للحكومات المتعاقبة، وباستثناء فترة بداية حكم جعفر نميرى، حاول الجميع إضفاء الشرعية على احتكارهم للسلطة وإمساكهم بمقدرات البلاد عن طريق ترسيخ هوية عربية إسلامية تصطبغ بها البلاد. ولم تلق تلك الهوية كثير بال للجنوبيين، وكنتيجة، كان هؤلاء أول، وإن لم يكونوا آخر، المتمردين. هذا، ولم تكرس أية حكومة سودانية فى حقبة ما بعد الاستقلال طاقاتها مثلما كرسها الإسلاميون لتحويل الدولة لأداة طيعة لترسيخ الهوية العربية الإسلامية بالبلاد، بما فى ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية من وجهة نظرها، وتطوير أساليب القسر والإرغام لترسيخ هيمنتها المستدامة وسيطرتها على "الكتلة النهرية".